"استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحقيق الجنائي"

"The Use of Artificial Intelligence Techniques in Criminal Investigations"

الباحث:

باحث قانوني،

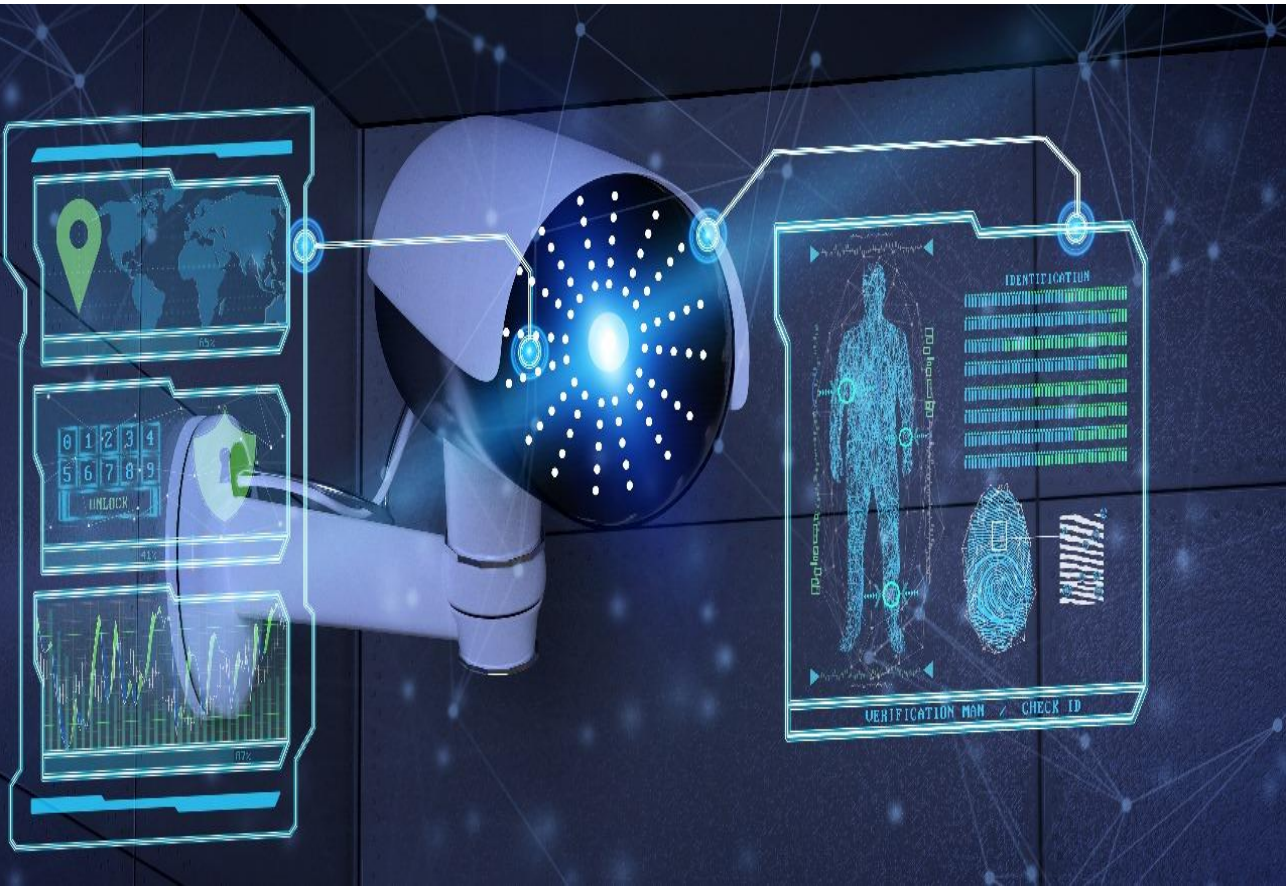

مستخلص:

إن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحقيق الجنائي يمثل تطوراً مهماً في مجال مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة. تلك التقنيات تساهم في تحليل البيانات والأدلة بشكل أفضل، وتوفير أدوات للمحققين للكشف عن الجرائم وتحديد الجناة بكفاءة أكبر. إن توظيف الذكاء الاصطناعي يعزز من قدرة أجهزة الأمن وفرق التحقيق على مكافحة الجرائم، ويزيد من فرص تحقيق العدالة. لكن يجب أن يتم استخدام هذه التقنيات بشكل أخلاقي وقانوني، مع مراعاة حقوق الأفراد والخصوصية. تعكف المجتمعات والأجهزة القانونية على استغلال الإمكانيات الكاملة لتلك التقنيات لضمان أمان المجتمع وتحقيق العدالة.

Abstract:

The use of artificial intelligence technologies in criminal investigation represents an important development in the field of fighting crime and achieving justice. These technologies contribute to better analysis of data and evidence, and provide tools for investigators to detect crimes and identify perpetrators more efficiently. Employing artificial intelligence enhances the ability of security services and investigation teams to combat crimes, and increases the chances of achieving justice. But these technologies must be used ethically and legally, taking into account individuals' rights and privacy. Communities and legal agencies are harnessing the full potential of these technologies to ensure community safety and justice.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، الجرائم المنظمة عبر الحدود، التحري والاستدلال، الروبوتات العسكرية المستقلة، العدالة الرقمية.

Key word:

Artificial Intelligence, Transnational Organized Crime, Investigation and Inquiry, Autonomous Military Robots, Digital Justice.

المقدمة

إن العالم يشهد تقدماً سريعاً في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح اليوم يستخدم في الجرائم المنظمة عبر الحدود، وأصبح جزءًا أساسيًا من الحياة المعاصرة. ومع ذلك، لم تُستخدم بعد أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتها على نطاق واسع في العديد من البلدان للكشف عن هذه الجرائم والتحقيق فيها. وهذا يثير مخاوف حول كيفية التحقيق بفعالية في الجرائم التي يمكن ارتكابها بدقة تصل إلى 99٪، في حين تعتمد أجهزة إنفاذ القانون ما زالت على الأساليب التقليدية للتحقيق.

يصبح استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي أمرًا متزايد الضرورة مع استغلال المجرمين للشبكات التكنولوجية المتقدمة، والإنترنت، والحوسبة السحابية، بالإضافة إلى استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتها في ارتكاب الجرائم وشن هجمات سيبرانية على الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات الحكومية، والشركات، والمنظمات الدولية، مما يهدد الأمان والأمان للمجتمعات العالمية، خصوصًا في سياق العولمة.

وأصبح من الممكن أيضًا ارتكاب الجريمة في أي بلد من دون أن يكون المجرم حضريًا في ذلك البلد. إلا أن المشكلة الرئيسية في هذا المجال ليست فقط إمكانية ارتكاب الجرائم باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولكن عدم القدرة على اكتشافها، حيث ما تزال قدرات البشر محدودة في التحقيق وكشف هذه الجرائم. وهذا يستدعي تعديل النصوص القانونية لمواكبة المستقبل والتطورات في هذا المجال، خصوصًا أن النصوص القانونية الحالية لا تزال محدودة في تصوّر إمكانية التحقيق والكشف عن الجرائم عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتها.

بدأت العديد من البلدان في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي لدمجها في أنظمتها للتحقيق وكشف الجريمة، مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي أنشأت وزارات متخصصة لاستغلال جودة ودقة المعلومات التي توفرها هذه الأنظمة في التحقيقات الجنائية. وهذا يسهم في توفير الوقت والجهد، وتحقيق مستوى أعلى من العدالة

الجنائية، وتسريع القبض على المجرمين. ومع ذلك، من المهم التفرقة بين استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في أنظمة التحقيق واستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل في عملية التحقيق بدون توجيه من قبل أجهزة إنفاذ القانون، مما يثير تحديًا عميقًا في تعديل النصوص القانونية في هذا المجال.

أكدت التجارب في العديد من البلدان التي استخدمت الذكاء الاصطناعي في أنظمتها المتقدمة للتحقيقات دوره في منع العديد من الجرائم الخطرة التي تهدد أمن المجتمع، خصوصًا في مجال هجمات الأمن السيبراني واكتشاف الأنظمة الاحتيالية. يمكن اكتشاف هذه الجرائم عبر خوارزميات محددة. تمتلك الكيانات الذكية القدرة على الوصول إلى نتائج التحقيقات والتحري عن الجريمة دون تدخل العنصر البشري والوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة وتحديد المجرمين، وإحالتهم إلى الجهات القضائية، كما يمكن محاكمتهم بواسطة هذه الأنظمة، وربما استخدامها في تنفيذ العقوبات الجزائية.

ومع ذلك، يسعى العلماء في جميع أنحاء العالم إلى دعم أنظمة الذكاء الاصطناعي ببعض الخصائص والصفات السلوكية، مثل الإدراك، والتفكير، والحركة، واتخاذ القرارات، والمهارات المتعلقة بالصفات البشرية. وهذه الخصائص يمكن أن تكون لها تأثير على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمليات التحري والاستدلال في المستقبل.

أولاً: أهمية الدراسة:

تزداد أهمية هذه الدراسة في ظل التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي على الصعيدين الوطني والدولي. تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ضرورة تحديث التشريعات القانونية لمواكبة التطورات في هذا المجال.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تكمن المشكلة الأساسية في أن قانون أصول المحاكمات الجزئية في القوانين المقارنة في العالم العربي في عدم وضوح النص فيما يتعلق بإمكانية أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتها في القيام بعمليات التحري والاستدلال فيما يتعلق بالجريمة، ويتم تقييدها بالعنصر البشري رغم

إمكانية استخدامها كأي نظام تكنولوجي آخر في عملية التحري والاستدلال. فما مدى إمكانية تطبيق الذكاء الاصطناعي في التحقيق الجنائي وتنفيذ الأحكام الجزائية؟

– ما هو مفهوم أنظمة الذكاء الاصطناعي؟

– ما هي الآليات المستخدمة في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحقيق الجنائي؟

ثالثاً: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج وصفي من خلال تحليل مفهوم كيانات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، ومنهج تحليلي من خلال تحليل وتصنيف النصوص القانونية بشكل منهجي، وكذلك منهج استنباطي من خلال بناء مفاهيم واضحة للمصطلحات القانونية، بالإضافة إلى منهج مقارنة من خلال مقارنة النصوص القانونية في القوانين الجزائية المقارنة في العديد من الدول العربية.

خطة البحث:

اعتمدنا في دراسة هذا البحث التقسيم الثنائي، حيث خصصنا المطلب الأول لدراسة ماهية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال فرعين خصصنا الفرع الأول لدراسة مفهوم أنظمة الذكاء الاصطناعي، أما الفرع الثاني تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وفي المطلب الثاني تناولنا استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري والاستبدال، وذلك من خلال فرعين خصصنا الفرع الأول لدراسة مدى إمكانية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القوانين المقارنة، أما الفرع الثاني الحلول القانونية لقيام أنظمة الذكاء الاصطناعي بعملية التحري والاستدلال.

المطلب الأول

ماهية أنظمة الذكاء الاصطناعي

إن الدور الأساسي الذي تلعبه أنظمة الذكاء الاصطناعي في عملية التحري والاستدلال ينبع من الدقة التي تتميز بها هذه الأنظمة من جهة، وعدم تدخل العنصر البشري فيها من جهة أخرى، مما يجعلها أكثر قدرة على التحري والاستدلال يمكن أن يتم باستخدام خوارزميات معينة في بعض الجرائم مثل السرقة، والاحتيال، والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر شبكة الإنترنت، وهجمات الأمن السيبراني[1].

كما أن الشركات العالمية الكبرى في مجال الإنترنت تستخدم هذه الأنظمة للتحري في الجرائم. على سبيل المثال، أعلن موقع "فيسبوك" العام الماضي أنه استخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي للكشف عن أكثر من تسعة ملايين صورة إباحية للأطفال خلال ثلاثة أشهر. كما تستعين بها نحو 200 وكالة لإنفاذ القانون في الولايات المتحدة للوصول إلى ضحايا التجارة بالبشر والاستعباد الجنسي. وزارة الدفاع الأمريكية استخدمت هذه التجارب في أنظمة الذكاء الاصطناعي لمراقبة تجارة المخدرات، والتجارة غير المشروعة بالأسلحة، والسلع المقلدة[2].

بالتالي، يكون للذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة في مجموعة متنوعة من المجالات، ويجب أن يكون له دور في ضبط الجرائم والتحقيق فيها. ومع ذلك، يجب أن يتم وضع ثقة مناسبة في هذه الأنظمة، وضبطها بشكل جيد لضمان أن يتم استخدامها بشكل أخلاقي وقانوني.

---

[1] باتريك هوبارد، "الروبوتات المتطورة"، موازنة المسؤولية في التنظيم والابتكار، مكتبة قانون فلوريدا، فلوريدا، 2014، ص93.

[2] بلاي ويتباي، الذكاء الاصطناعي، ترجمة، قسم الترجمة بدار الفاروق، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008، ص19.

لبيان ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول مفهوم أنظمة الذكاء الاصطناعي، ونخصص الفرع الثاني لدراسة تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: مفهوم أنظمة الذكاء الاصطناعي

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه "قدرة الأجهزة الرقمية وأنظمة الكمبيوتر على أداء مهام معينة تحاكي القدرة البشرية، مثل القدرة على التفكير أو التعلم من التجارب السابقة أو القيام بعمليات عقلية أخرى. يهدف الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة قادرة على التفاعل والاتخاذ الذكي للقرارات بطريقة تشبه تلك التي يقوم بها البشر في مجال التعلم والفهم"[3].

ومن هنا، تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي بمحاكاة التفكير والسلوك البشري في مختلف الجوانب، ويمكن استخدام هذه الأنظمة في مجموعة متنوعة من المجالات في العصر الحالي، بما في ذلك مجالات العلوم الجنائية. يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أداء مهام مثل الفحص، والتحقيق، وتتبع المجرمين، وحتى في مجال إنفاذ القانون وتحقيق الحكم الرشيد. تعتمد هذه الأنظمة على مجموعة من الخوارزميات المبرمجة وقدراتها الفائقة على تحليل البيانات والمعلومات المهمة، مما يسهم في تحقيق بعض الصفات البشرية في الذكاء الاصطناعي مثل الحفظ والتنبؤ والتفكير.

أولاً: الخصائص التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي:

تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بمجموعة من الخصائص، تجعلها قادرة على أداء أدوار متعددة. فهي ليست مقتصرة فقط على التحري والاستدلال عن الجرائم، بل لديها القدرة أيضًا على التنبؤ بوقوع الجريمة. هذا الجانب المبتكر دفع العديد من الدول إلى استخدام هذه الأنظمة والروبوتات لحل المشكلات القانونية المعقدة. تم استخدامها بنجاح من قبل مؤسسات إنفاذ القانون في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا على الساحة العالمية.

---

[3] بشير عرنوس، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص43.

مع ذلك، على المستوى العربي، استُخدمت هذه الأنظمة بشكل محدود، ولم تقم بعد بالتحقيق في الجرائم بمفردها. يُعزى ذلك جزئيًا إلى القيود التشريعية والقانونية التي تحتاج إلى تطوير وتعديل لمواكبة التطورات في هذا المجال.

بعض الخصائص المهمة التي تميز أنظمة الذكاء الاصطناعي تشمل[4]:

- الدقة والسرعة في تحقيق النتائج المرغوبة بفضل الخوارزميات المبرمجة.
- القدرة على التعلم وتجنب الأخطاء بفضل الخوارزميات المحددة.
- القدرة على توظيف الخبرات السابقة في مواقف جديدة بسرعة وكفاءة.
- إمكانية التطور السريع مما يجعلها تتطور مع مرور الوقت.
- القدرة على التواصل مع البشر وتنفيذ الإشارات بدقة وفعالية.
- القدرة على تحليل البيانات وتوفير نتائج دقيقة ومحددة.

تلك الخصائص تجعل أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على التعامل مع البيانات المحددة والمساهمة في اكتشاف الجرائم أو التنبؤ بها. ومن الضروري مناقشة العيوب أيضًا قبل التوجه إلى التنظيم القانوني وتطوير التشريعات اللازمة لهذا المجال.

ثانياً: عيوب أنظمة الذكاء الاصطناعي:

على الرغم من المميزات والخصائص التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي، إلا أنها تعاني من مجموعة من العيوب والسلبيات. يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. استخدام بيانات غير صحيحة يؤدي إلى نتائج غير صحيحة، مما يمكن أن يؤثر في عمل الذكاء الاصطناعي بشكل عام وقد يؤدي إلى أضرار اقتصادية كبيرة.

---

[4] بلاي ويتباي، الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص86.

2. استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل مفرط قد يؤدي إلى هيمنة الآلات على حياة الإنسان، وقد يسهم في انحسار التطور البشري والتعلم الذاتي بسبب الاعتماد المفرط على هذه الأنظمة في مختلف المجالات.

3. الأنظمة التقنية عرضة للاختراق من قبل الأجهزة والدول القوية، مما يجعلها مستهدفة بصورة عامة. يجب أن نأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار بما أن تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي يحدث بشكل كبير ومستمر.

يجدر بالذكر أن المزايا التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي تفوق بكثير على العيوب التي قد تنجم عن استخدامه. ومع ذلك، ينبغي التعامل معها بحذر في المرحلة الأولى واختبارها عدة مرات لتجنب وقوع الأخطاء التي قد تنشأ من استخدامه.

الفرع الثاني: تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي

شهدت كيانات الذكاء الاصطناعي تطورًا كبيرًا خلال السنوات الماضية بفضل التكنولوجيا المتطورة والتقدم الهائل الذي لم يكن معروفًا في السابق. تطور هذه الأنظمة جاء نتيجة الانفتاح العالمي، والتقدم التقني، وانتشار شبكات التواصل الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وتوسع المنصات الرقمية، والتطبيقات الهاتفية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياة الإنسان. هذه الأنظمة أصبحت تستخدم في العديد من المجالات، وأبرزها مجالات التحقيق والتدقيق في الجرائم. إن الأسس التي قامت عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست حديثة، ولكن تطورها واستخدامها في مجالات العلوم الجنائية قد جعلها ذات أهمية كبيرة في العصر الحالي[5].

لكن نشوء الخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي بدأ مع بداية نظرية الحوسبة المعروفة بنظرية آلن تورينغ، والتي بدأت في خمسينيات القرن الماضي. تمحورت هذه النظرية حول كيفية إعطاء الآلات والأجهزة القدرات والصفات التي تشبه قدرات الإنسان. بعبارة أخرى،

[5] كيفين واريك، أساسيات الذكاء الاصطناعي، ترجمة هاشم احمد محمد، دار الألف كتاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص41.

كيف يمكن جعل هذه الآلات تكون قادرة على التحليل، والتفكير، واستنتاج النتائج بطريقة تشبه أو تكون مشابهة لقدرة الإنسان على العقل والتعلم الذاتي[6].

وإن التقنيات التي نشأت من تطور الذكاء الاصطناعي قد أحدثت تغييرات هائلة في العالم على مر الـ 70 عامًا الماضية، وهذا التطور لن يتوقف. دراسة أمريكية بريطانية تشير إلى أن "أنظمة الذكاء الاصطناعي ستتطور بشكل مستدام خلال الـ 45 عامًا القادمة، وقد تصبح قادرة على تحل محل البشر في العديد من المجالات، بما في ذلك كتابة المقالات التعليمية، وقيادة الشاحنات، وإجراء العمليات الجراحية، والمزيد[7].

بالتالي، من المتوقع أن تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي بدور أكبر في العمليات القانونية مثل التحقيق وتتبع المجرمين وإجراء تحليلات دقيقة بفضل قدرتها على معالجة البيانات بكفاءة ودقة.

بعد شرح التطور الذي شهدته كيانات الذكاء الاصطناعي ودورها في العلوم الجنائية، وبعدما أصبحت تلعب دورًا كبيرًا في مختلف المجالات، يجب الإشارة إلى التنظيم القانوني الذي يحكم استخدامها. هل يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي التحقيق في الجرائم وهل تسمح القوانين الجزائية بذلك؟ وما هي التعديلات التشريعية اللازمة لتمكين أنظمة الذكاء الاصطناعي من الأداء الفعّال في هذا المجال؟ هذا هو الموضوع الذي سأبحث فيه بالتفصيل.

---

[6] كيفين واريك، أساسيات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص51.

[7] بشير عرنوس، الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص22.

المطلب الثاني

استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري والاستبدال

في عملية التحري والاستدلال، يبدأ الضابط العدلي في جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالجريمة منذ اللحظة الأولى لوقوع الجريمة. الهدف هو فهم كيفية وقوع الجريمة، تحديد الجناة، جمع بصماتهم، وتقديم الأدلة للنيابة العامة للبت في قضية الجريمة. تكون شدة اجراءات التحري متناسبة مع خطورة الجريمة وتأثيرها على المجتمع.

في كثير من الحالات، يقوم الضابط العدلي بالتنقل إلى موقع الجريمة للمعاينة المباشرة وجمع المعلومات. يكتب التقارير التفصيلية ويوثق المشاهد التي تم معاينتها. قد يكون من الضروري العودة إلى موقع الجريمة أكثر من مرة إذا كانت المعلومات غير واضحة أو إذا كان هناك نقص في الأدلة أو المعلومات. حيث أن التحري والاستدلال هما جزء أساسي من عملية التحقيق الجنائي، ويتطلبان دقة ومهارة كبيرة لضمان جمع الأدلة بشكل صحيح وتحليلها بفعالية لكشف الجريمة وتحديد المسؤولين عنها[8].

لبيان ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، خصصنا الفرع الأول لدراسة مدى إمكانية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القوانين المقارنة، أما الفرع الثاني الحلول القانونية لقيام أنظمة الذكاء الاصطناعي بعملية التحري والاستدلال.

الفرع الأول: مدى إمكانية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القوانين المقارنة

في المجالات التحقيقية والتحري، لم يتم حتى الآن وضع نصوص قانونية تدعم بشكل مباشر تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات الاستدلال والتحقيق بخصوص الجرائم. وهذا يعني أن التحري بموجب الأصول التقليدية، المنصوص عليها في القوانين والأنظمة القانونية الحالية، هو الأسلوب القانوني المعترف به والذي يجب اتباعه.

---

[8] إلياس أبو عيد، أصول المحاكمات الجزائية (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 442.

على الرغم من ذلك، يمكن أن يشكل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديًا للأنظمة القانونية القائمة، حيث لا تتضمن هذه الأنظمة بشكل صريح توجيهات لاستخدام تلك التقنيات. قد يكون من الضروري أن تتم تعديلات تشريعية لمواكبة التقدم التكنولوجي وتقديم توجيهات وأسس قانونية لاستخدام تلك التقنيات في العمليات القضائية[9].

هذا التطوير القانوني قد يشمل تحديد كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في جمع وتحليل الأدلة وتوجيهات للتحقيقات الجنائية. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يتضمن تطوير السياسات والقوانين حول حماية الخصوصية والأمان عند استخدام تلك التقنيات[10].

على العموم، يجب أن يتم هذا العمل بعناية لضمان توازن بين استخدام التكنولوجيا في تعزيز التحقيقات وحماية حقوق الأفراد والحفاظ على العدالة في العمليات القضائية.

والملاحظ أن التقرير الصادر في عام 2008 بعنوان "الروبوتات العسكرية المستقلة، المخاطر، والأخلاقيات، والتصميم" تم إعداده بواسطة قسم الأخلاق والتكنولوجيا الناشئة في جامعة ولاية كاليفورنيا للتقنيات المتعددة، وجاء فيه أن الروبوت العسكري يتمتع بمستوى كافٍ من الذكاء يمكنه من التمييز بين الجنود والمدنيين. هذا يظهر أهمية مواكبة التشريعات الجزائية لهذا التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي[11].

ومن هنا يجدر بالإشارة إلى أن العديد من دول الخليج العربي بدأت تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومع ذلك، فإنها لم تزال غير مستخدمة بشكل كامل في عمليات التحري والتحقيق، كما هو موضح في مثال مملكة البحرين حيث ما زالت تعتمد على إجراءات التحري التقليدية المعروفة.

---

[9] دونا إبراهيم حلال، الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون الجزائي، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، 2022، ص65.

[10] دونا إبراهيم حلال، الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون الجزائي، المرجع نفسه، ص66.

[11] أبو بكر محمد الديب، التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص43.

ونص قانون الإجراءات الجنائية البحريني في المادة 7 منه ينص على أن النيابة العامة هي الجهة المسؤولة الوحيدة لرفع الدعوى الجنائية والبدء فيها، وأنه لا يجوز رفعها أو توقيفها أو تعليقها من قبل أي جهة أخرى إلا في الحالات المحددة في القانون.

كما نصت المادة 43 من القانون نفسه على أن "مأموري الضبط القضائي يقومون بتقصي الجرائم والبحث عن مرتكبيها وجمع الأدلة اللازمة للتحقيق والتصرف في الدعوى"، بينما تنص المادة 44 من القانون على أن "مأموري الضبط القضائي يكونون تحت إشراف النائب العام فيما يتعلق بأعمالهم الرسمية...".

وتتيح المادة أيضاً للمحافظين في مناطقهم تنفيذ مهام مأموري الضبط القضائي. ويمكن بقرار من وزير العدل بالتنسيق مع الوزارة المختصة تعيين بعض الموظفين لأداء وظيفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع ضمن اختصاصهم وترتبط بأعمالهم.

كما قضت الفقرة (أ) من المادة (40) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي بأن يقوم أعضاء الضابطة العدلية بأعمالهم كل في حدود اختصاصه، تحت إشراف الادعاء العام وطبقاً لأحكام القانون، إلا أنهم يخضعون لرقابة قاضي التحقيق وفي حدود دائرة اختصاصه المكاني، فله أن يطلب من الجهة التابعين لها النظر في أمر من تقع منه مخالفة لواجباته، أو تقصير في عمله ومحاكمته انضباطياً، وله أيضاً اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من وقع منه فعلاً يشكل جريمة وإحالته للمحاكمة حسب الأصول (م –40 / ب) من القانون[12].

وقد حددت المادة (41) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي واجبات أعضاء الضابطة العدلية والتي يمارسونها في جهات اختصاصهم الوظيفي، وهذه الواجبات هي[13]:

1. التحري عن الجرائم وقبول الإخبار والشكاوى التي تقدم إليهم.

[12] المادة (40) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لعام 1971.

[13] المادة (41) من القانون نفسه.

2. تقديم المساعدة لقضاة التحقيق والمحققين وضباط الشرطة ومفوضيها.

3. تزويد الجهات التحقيقية بما يصل إليهم من المعلومات عن الجرائم وضبط مرتكبيها وتسليمهم إلى السلطات المختصة.

بالإشارة إلى الإمارات العربية المتحدة، فقد اتخذت منهجاً مختلفاً حيث أعلنت عن انتقالها نحو ما تسمى العدالة الرقمية. تم دمج الذكاء الاصطناعي في العمليات القانونية، ولكن هذا يتطلب تشريعات جديدة. حتى الآن، لم يتضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية الإماراتي النصوص المحددة لأنظمة الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تسهم في عمليات التحقيق والتحقيق بشكل مباشر. هذا يشير إلى أن النصوص القانونية تتشابه إلى حد كبير مع القوانين في البحرين والأردن فيما يتعلق بأعمال مأموري الضبط القضائي.

ومن هنا، يمكننا ملاحظة أن قوانين أصول المحاكمات الجزائية في الأردن والإمارات العربية المتحدة وقانون الإجراءات الجنائية في البحرين تتشابه إلى حد كبير في المضمون، وجميعها بحاجة إلى التعديل لاستيعاب تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحقيق والاستدلال من خلال تمكين الأنظمة الذكية نفسها من أداء هذه الوظائف.

على سبيل المثال، في الصين، توفر الخدمات القضائية من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي، وفي استونيا، تتيح عملية القضاء بشكل اصطناعي في القضايا التي تنطوي على مطالبات مالية تقل عن 7 آلاف يورو. أما في الولايات المتحدة، فإن هذه الأنظمة تستخدم لتحليل البيانات في القضايا الجنائية، خاصة تلك التي تكون معقدة.

الفرع الثاني: الحلول القانونية لقيام أنظمة الذكاء الاصطناعي بعملية التحري والاستدلال

لا بد من الإشارة إلى أن مع تطور الزمن، تزداد الرفاهية ولكن أيضًا تزداد الخطورة الجرمية التي تظهر من خلال الأنظمة التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي. من الصعب ضبط بعض الجرائم، خصوصًا الجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة الذكاء

الاصطناعي نظرًا للدقة الكبيرة التي تتمتع بها هذه التكنولوجيا وقدرتها على التعامل مع الخوارزميات[14].

لذلك، فإن التعامل مع الجريمة، خصوصًا فيما يتعلق بالتحقيق والاستدلال، يتطلب أدوات وتقنيات متطورة. والجريمة المعلوماتية تتميز بالعديد من السمات والخصائص البارزة، منها[15]:

– سهولة ارتكاب الجريمة المعلوماتية وصعوبة اكتشافها وتتبعها.

– تتطلب هذه الجرائم مستوى عالٍ من الذكاء، وبالتالي قد يجد المحقق العادي صعوبة في الوصول إلى نتائج محددة.

– إمكانية ارتكاب الجريمة عن بعد، حيث يمكن أن يكون الجاني والضحية في أماكن مختلفة، وحتى في دول مختلفة. هذا يظهر التحدي الذي يطرحه الذكاء الاصطناعي.

وبناءً على ذلك، تظهر التحديات التي تنشأ نتيجة ارتكاب الجرائم في العصر الحالي بسبب التقدم التكنولوجي واعتماد التقنيات الحديثة، مما يفرض على أنظمة الذكاء الاصطناعي مسؤولية أداء وظائف التحقيق والتحري بكفاءة وفعالية.

أولاً: استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عملية التحري والاستدلال:

إن الأدوات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي تُعتبر وسيلة من الوسائل التي يمكن استخدامها في الأنظمة التكنولوجية الحديثة. ومع ذلك، بسبب صعوبة إثبات الجرائم التي ترتكب باستخدام التقنيات المتطورة، يجب استخدام مجموعة من الوسائل لإثباتها. من بين هذه الوسائل، تأتي أنظمة الذكاء الاصطناعي[16].

---

[14] عمر العبيدي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المركز العربي للطباعة والنشر، مصر، 2022، ص108.

[15] محمد أبو قاسم الرتيمي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2012، ص112.

[16] دونا إبراهيم حلال، الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون الجزائي، مرجع سابق، ص78.

قد استخدمت هذه الأنظمة في العديد من الدول لحل المشكلات الرقمية المعقدة، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وأستونيا، وغيرها. تتميز هذه الأنظمة بقدرتها على إجراء تحقيقات واستدلالات من دون تدخل بشري والوصول إلى نتائج محددة بدقة.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن العراق لم يتم بعد استخدام هذه الأنظمة، ولكن يمكن أن يتم ذلك وفقًا للنصوص القانونية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي. إذاً، يُمكن استخدام هذه الأنظمة والتكنولوجيا الحديثة في عمليات التحقيق والاستدلال وفقًا للنصوص القانونية المنصوص عليها.

تم فهم المشكلة التي تطرحها بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات التحقيق والاستدلال. الوضع القانوني بخصوص استخدام الذكاء الاصطناعي يختلف من بلد إلى آخر ويتطلب تحديث القوانين لمعالجة هذا الأمر بشكل محدد. يمكن تنفيذ التحقيق والاستدلال باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بمساعدة البشر.

تظهر حاجة لتحديث القوانين وتطويرها للتعامل بشكل فعال مع استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات التحقيق الجنائي والاستدلال. يمكن أن يتضمن ذلك مصطلحات وأنصافًا تتعامل بشكل محدد مع دور الذكاء الاصطناعي في هذه العمليات، وكذلك التوجيهات والقوانين التي تضمن استخدامًا آمنًا وفعالًا لهذه التقنيات[17].

من الجدير بالذكر أن معالجة هذه المسائل تعتمد على التشريعات والسياسات الوطنية لكل دولة، ويتطلب تقديم مقترحات للتغيير من قبل المسؤولين القانونيين والمشرعين في البلدان المختلفة.

ثانياً: تحري أنظمة الذكاء الاصطناعي عن الجرائم:

[17] محمد بتشيم بو جمعة، الذكاء الاصطناعي في مفهوم العدالة الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص88.

يقصد بمرحلة التحري أو مرحلة الاستدلال مجموع العمليات والإجراءات التي يقوم بها الموظفون والأعوان المكلفون بهذه المرحلة، تمهيداً لوضع ما تم التوصل إليه خلالها بين يدي الجهة المختصة، وهي الضابطة العدلية لتقرير ما تراه مناسباً بشأنها، ويطلق مصطلح التحري على الأعمال التي ينفذها أعضاء الضبط القضائي عند ارتكاب جريمة ما، تمهيداً لتحريك الدعوى العمومية، لاقتضاء الدولة لحقها من مرتكب تلك الجريمة[18].

إن عملية استقصاء الجرائم وضبطها تنطوي على قيام موظفي الضابطة العدلية بجمع المعلومات عن الجرائم، سواء كانت من نوع الجناية أو الجنحة، والتي تكون موضوع الشكاوى والإخبارات، التي تحيلها إلى النيابة العامة، كما تنطوي أيضاً على القيام بالتحريات الرامية إلى كشف فاعلي هذه الجرائم، والمسهمين في ارتكابها، وجمع الأدلة عنهم، لناحية ضبط المواد الجرمية، وإجراء الكشوفات الحسية على أماكن وقوع هذه الجرائم، وتكليف من يلزم للقيام بالدراسات العلمية والتقنية، على ما خلفته من معالم وآثار.

ويمكن تحديد الوسائل بأنها مجموعة المبادئ العلمية والأساليب التقنية في البحث الجنائي لإثبات وقوع الجريمة، ومساعدة العدالة على تحديد هوية مرتكبها وأسلوبه الإجرامي، وبالتالي هي فحص شامل ومنهجي ودقيق لمسرح الجريمة، ثم معاينته وفقاً لقواعد منطقية وبسرعة لأن الآثار والشهادات ومختلف الأدلة سهلة الإتلاف والتغير، وهذا باستعمال قواعد فنية كالتسلسل والمنطق في التصوير، ورفع الآثار ووصف المكان والربط بين الشهادات، ووضع فرضيات منطقية تتناسق والنتائج المتحصل عليها من معاينة الأشخاص للأشياء والمكان، فهي تشمل الأفعال الرامية للبحث، والحفاظ على الآثار المادية الظاهرة وغير الظاهرة في مسرح الجريمة، وتستعمل عدة تقنيات تكنولوجية عالية[19].

---

[18] عبد اللاوي نورة، ضمانات المتهم أثناء مرحلتي التحري والتحقيق الابتدائي، رسالة ماجستير، جامعة البويرة، الجزائر، 2015، ص 8.

[19] أحمد بسيوني أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 305.

ولم يتم تحدد وسائل الاستقصاء التي تلجأ إليها الضابطة العدلية بصورة مطلقة من قبل المشرع اللبناني والأردني والعراقي، ومن هذه الوسائل المستخدمة، ما تفرضه الاكتشافات العلمية المتلاحقة، فيجوز للضابط العدلي استعمال أجهزة التسجيل للكشف عن الجريمة، بشرط ألا يكون التسجيل قد تم من خلال الخداع، أو خرق حرمة المنزل أو الإكراه، وبأن يقر من سجل حديثه بأنه صدر عنه.

وهنا نجد أن قيام الذكاء الاصطناعي ذاته بعملية التحري والاستدلال أمر غير متصور في قانون أصول المحاكمات الجزئية تحت طائلة البطلان. ومع ذلك، ذلك لا يمنع استخدامه كوسيلة في عملية التحري والاستدلال؛ بمعنى أن استخدام الذكاء الاصطناعي مسموح به كوسيلة، ولكن قيامه بالتحري بحد ذاته يجعل الأفعال باطلة ويمكن الطعن فيها في أي مرحلة من مراحل التقاضي. يرى الباحث ضرورة أن يتنبه المشرع إلى هذا الأمر سواء في قانون أصول المحاكمات الجزئية أو في قانون الجرائم الإلكترونية نظرًا لأهمية الذكاء الاصطناعي ودوره في الزمان الحالي.

ونوصي بأن يتضمن القانون العراقي في قانون أصول المحاكمات الجزائية إمكانية للذكاء الاصطناعي ذاته بالتحقيق في بعض الجرائم ذات الطابع الخصوصي التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتوصل إليها الجهد البشري، ويجب أن يكون ذلك مناسباً للزمان الحالي.

الخاتمة

تناولت الدراسة العديد من الموضوعات الهامة تتعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي واستخداماتها في ظل التطور التكنولوجي الحالي. حيث قمنا تسليط الضوء على مفاهيم الذكاء الاصطناعي والتطور الذي يشهده العالم بهذا الصدد، وأيضًا التحدث عن المزايا والخصائص التي يتمتع بها هذه الأنظمة بالإضافة إلى العيوب التي يمكن أن تكون موجودة.

وتميزت الدراسة بالتفرقة بين استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمليات التحقيق والبحث عن الجرائم وبين قيام الذكاء الاصطناعي ذاته بتنفيذ هذه العمليات بدلًا من البشر، حيث أوضحنا أن الأخير غير مسموح به في القوانين العراقية والقوانين المقارنة ويعرض الأفعال التي تقوم به الذكاء الاصطناعي بالبطلان.

أولاً: النتائج

1_ إن العديد من الدول في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمانيا، بما في ذلك دول عربية كالإمارات العربية المتحدة، تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في جمع البيانات والمعلومات. لكن تلك الدول لم تستخدم الذكاء الاصطناعي بشكل قانوني في عمليات التحقيق والبحث عن الجرائم من خلال الذكاء الاصطناعي ذاته.

2_ نستنتج أنه يمكن الاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي في إطار العمليات القانونية من خلال الضابطة العدلية لجمع المعلومات والبيانات. ومع ذلك، يتعين على موظفي الضابطة العدلية أن يقوموا بعمليات التحقيق والبحث عن الجرائم. لذا، الذكاء الاصطناعي لا يمكنه تنفيذ عمليات التحري والاستدلال بشكل ذاتي وتحت طائلة البطلان.

3_ يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي مساعدة في تحليل الأدلة الجنائية مثل الأقمار الصناعية ومقاطع الفيديو والأصوات. هذا يمكن أن يساهم في توفير أدلة أقوى أمام المحكمة. كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتصنيف وتصفية الأدلة والبيانات لتحديد الأولويات والمعلومات الهامة في التحقيقات. وتحليل البيانات للتنبؤ بالجرائم المحتملة أو الأنشطة الجنائية المحتملة. هذا يمكن أن يساعد في اتخاذ إجراءات وقائية.

ثانياً: المقترحات:

1. يجب وضع ضوابط وإشراف دقيق على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمليات التحقيق والتحري. ينبغي تحديد ما إذا كان يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقوم بعملية التحري بمفرده أم أنه يجب أن يكون جزءًا من العمليات التحقيقية التي تقوم بها الجهات المختصة.

2. يجب توفير التدريب والتأهيل اللازم للمحققين والمحامين حول كيفية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بفعالية في التحقيق والتحري. يجب أن يكون لديهم فهم جيد للتكنولوجيا والأساليب المستخدمة.

3. يجب استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وفقًا للقوانين المحلية والدولية واحترام حقوق الإنسان. ينبغي ضمان الخصوصية والعدالة في جميع مراحل استخدام هذه التقنيات. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون الدولي في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، بما في ذلك الجرائم المنظمة والإرهاب. من خلال تبادل الخبرات والأفكار بين الدول، يمكن تحسين العمليات وزيادة الفعالية في مجال القضاء والتحقيقات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب القانونية:

1. أبو بكر محمد الديب، التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.
2. أحمد بسيوني أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
3. إلياس أبو عيد، أصول المحاكمات الجزائية (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
4. باتريك هوبارد، "الروبوتات المتطورة"، موازنة المسؤولية في التنظيم والابتكار، مكتبة قانون فلوريدا، فلورديدا، 2014.
5. بشير عرنوس، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
6. بلاي ويتباي، الذكاء الاصطناعي، ترجمة، قسم الترجمة بدار الفاروق، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008.
7. دونا إبراهيم حلال، الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون الجزائي، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، 2022.
8. عبد اللاوي نورة، ضمانات المتهم أثناء مرحلتي التحري والتحقيق الابتدائي، رسالة ماجستير، جامعة البويرة، الجزائر، 2015.
9. عمر عباس خضير العبيدي، التطبيقات المعاصرة للجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، المركز العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2022.
10. كيفين واريك، أساسيات الذكاء الاصطناعي، ترجمة هاشم احمد محمد، دار الألف كتاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013.

11. محمد أبو قاسم الرتيمي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2012.

12. محمد بتشيم بو جمعة، الذكاء الاصطناعي في مفهوم العدالة الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.

ثانياً: المجلات:

1. سعيد خلفان الظاهري، الذكاء الاصطناعي "القوة التنافسية الجديدة"، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، العدد 299، مركز شرطة دبي، الأمارات العربية المتحدة، دبي، 2017.

ثالثاً: القوانين:

1. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لعام 1971.
2. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969.
3. قانون الإجراءات الجنائية البحريني رقم 23 لسنة 2004.
4. قانون اصول المحاكمات الجزائية الإماراتي رقم 22 لسنة 2016.